

بحث بعنوان

السياسات الضريبية وأثارها على التنمية الاقتصادية في اندونيسيا

إعداد

محمد صابر محمد حسن

إشراف

أ.د. عبدالمحسن مصطفى عبدالله

أستاذ الإقتصاد المساعد ورئيس قسم الإقتصاد

كلية التكنولوجيا والتنمية

جامعة الزقازيق

2018

١. تمهيد:

تحتل دراسة النظم الضريبية بأهمية بالغة من طرف مسؤولي الدولة وقطاع الأعمال المطلي والأجنبي ودارسي الضرائب والمحللات. فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول، حيث يعتبر النظام الضريبي جزء من النظام المالي وهذا الأخير يعتبر جزء من النظام الاقتصادي للمجتمع وبالتالي فهناك علاقة تربط بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي.

كما تعد الضريبة أحد مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يحتم على كل مواطن تحمل نصيبه من أعباء الدولة مقابل حصوله على الضمانات الاجتماعية والمساوية والاقتصادية للسلطة العامة ودين الإخلاق بالتوازن بين المصالح العامة والمصالح الفردية. ويحتم عن السلام الاجتماعي الذي يتشكّل في مجال الضريبة على وضع جانب من نشاط المواطنين في خدمة الجماعة وفقا لقررت كل منهم وبشروط توافق موافقة السلطة التشريعية للمثلة على وجوب فرضها. وهو ما يعبر عنه بمبدأ الرضا بالضريبة. وذلك لا بد وأن تتوفر للضريبة في إطار مفهوم السلام الاجتماعي **ثلاثة عناصر رئيسية** :^١

أ. **العادلة** : وذلك بتوزيع العبء الضريبي بين كافة المواطنين على أساس القدرة لتكليفية لكل منهم التي تحدد مدى قدراتهم على تحمل العبء في تمويل النشاط الحكومي وهو ما يعبر عنه بعمومية الضريبة. دون التأثير على إيجابيات أنشطتهم الانتاجية في إطار خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد أولويات الاستثمار والأنشطة الانتاجية.

ب. **وفيرة الحصيلة** : التي تتطلب عمومية الضريبة بسريتها على جميع المواطنين حسب ما يتوفر لديهم من عناصر الخضوع ، بحيث يصعب إزجاء أدائها أو التهرب منها أو تجاهلها. كما يتعدى نقل عبئها بصورة تؤدي إلى إلجائها عن بلوغ أهدافها فضلا عن ضرورة توافق المفاضل حساسية الممولين تجاه الضريبة وضمانة شعورهم بعبئها ، الأمر الذي لا يمكن تحفيقه إلا بأعمال لسماها واستقرار الأحكام المنتظمة لها وبمساواة ويسر الإجراءات الإدارية المتصلة بالربط والتحويل.

ج. **التوجه الاقتصادي والاجتماعي** : فالضريبة أداة رئيسية في المجتمع المعاصر لتعبئة بها الدولة لتمويل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي على نحو يحقق أكبر قدر من الرفاهية لمختلف فئات المجتمع ، ويكون ذلك بصورة مبالغة منها ما يقوم على تخفيض عبء الضرائب أو زيادة هذا العبء للتأثير على القوة الشرائية أو حجم المعاملات و منها ما يقوم على تفضيز في المعاملات الضريبية بين مختلف الفئات أو الدخول الكبيرة لتحقيق أهداف اجتماعية أو بقصد إعادة توزيع الدخول، عندما يحد اتفاق حصوله الضرائب التي تستقطع من الدخول الكبيرة في صورة خدمات عامة يستفيد أصحاب الدخول المنخفضة بالجانب الأكبر منها.

يتردد كثيرا عبارة إصلاح الضريبي في الأنبيات الحديثة للاقتصاد والمالية العامة ، وهي تدل في مجملها على التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية

^١ عاتقون عبدالحديد، المنعرجة الإنسانية لتسريع التغير رقم 157 لسنة 1981 (الطبعة: مطبوع القاهرة، 1981) (إيس من 1-2).

والاجتماعية ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهياكل الضريبي للدولة، أو أن يكون هذا الإصلاح جزئياً لثبوت معين من الضرائب ويشكل الإصلاح الضريبي دعاية عميقة بأوضاع الدولة لذلك فإن الإصلاح الضريبي في دولة معينة قد يتزامن مع دولة أخرى، وإن كان ذلك لا يمنع من التعرف على تجارب الدول الأخرى.

إن الأنظمة الضريبية الفعالة تتميز بتطورها المستمر تبعاً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لذلك فهي تطبق خلال فترة زمنية ثم تصبح غير مناسبة مما يقتضي تعديلها وإصلاحها سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو الدول النامية وقد شهد النظام الضريبي الإندونيسي عدة تعديلات منذ الاستقلال وذلك نظراً للاختلافات التي ميزت الاقتصاد الإندونيسي خاصة بعد تراجع أسعار البترول وتراجع معدلات النمو وتزايد حجم المديونية الخارجية مما دفع بالمسؤولين إلى التفكير في إصلاح عميق للاقتصاد وإن أهم إصلاح عرفه النظام الضريبي الإندونيسي هو إصلاح 1984.¹

شهدت إندونيسيا في منتصف الثمانينات أكبر إصلاح ضريبي وصالي من أي وقت مضى منذ تأسيس استقلالها، كان الإصلاح الأكثر أهمية وذلك من إدخال النظام الجديد للضرائب غير المباشرة ونظام تقاسم الإيرادات الضريبية في عام 1984. تم تصنيف الضرائب لثلاث فئات، وهي ضرائب للدولة (مثل، ضريبة الاستهلاك، الرسوم الجبركية)، الضرائب العطفية (مثل، ضريبة إرتفاع ثمن الأرض، الضرائب العقارية) والضرائب المقسمة (مثل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة دخل المؤسسات، ضريبة الدخل الفردي). بعد هذا التطور الجذري، شهدت إندونيسيا سلسلة أخرى من الإصلاحات الضريبية خاصة مع الدخول في القرن الحادي والعشرين، مثل التوحيد لضريبة دخل المؤسسات على المؤسسات المحلية والمؤسسات المستثمرة الأجنبية، التحول في نظام ضريبة القيمة المضافة...إلخ. كل هذه الإصلاحات الضريبية والتطورات على مدى العقود الماضية شكلت اليوم نظام ضريبي أكثر تقدماً وقوة. كما نذكرنا عاليه، أدركت الحكومة الإندونيسية أن النظام الحالي للضرائب يواجه تحديات جديدة، وستلزم المزيد من الإصلاحات لاستيعاب التحول في نموذج التنمية الاقتصادية، تحديث الهياكل الضرائحية وتحسين توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع.²

2. مشكلة البحث:

شدة علاقة مباشرة بين النظام الضريبي وأفراد المجتمع من خلال أثره على قدرة الأفراد على الاستهلاك والإدخار، ولقد زادت أهمية تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي لما له من آثار إيجابية وسياسية تنعكس على المجتمع من خلال تحقيق الرفاهية الاقتصادية ورفع متوسط الدخل الفردي وتبديد المخاطر المرتبطة بالمبالغة والقرض، وغيرها من انعكاسات إيجابية على المجتمع.

وعليه نتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل يوجد أثر للإصلاح الضريبي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا ؟

¹ Tunggul Anshari Setra Negara, Pengantar Hukum Pajak, Cetakan ke-2 (Malang : Bayu Media Publishing, 2008), hlm. 3

² Ibid., hlm. 5.

3. فروض البحث:

تتمثل فروض البحث في محاولة اختبار صحة الفرضية الآتية:

إن الإصلاح الضريبي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في اندونيسيا

4. أهمية البحث:-

إن هذا البحث الذي نحن بصدده يعد من المواضيع والدراسات الهامة في ظل التطورات الاقتصادية الدولية والمعتملة في الترويج على اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ولما تضمنته من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة وتعد الاستثمارات الأجنبية من أهم العوامل التي أسهمت في تعميق وانتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع في السنوات الماضية وقد أدت تلك التطورات جميعها إلى زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وما تقوم به من دور هام في النشاط الاقتصادي العالمي فقد توجب على تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل. وإلغاء القيود والحدود والمسافات أمام حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال والاستثمارات تعاضل دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي وزيادة مساهمته في فاعلية التنمية والنمو الاقتصادي. ومن هنا تتزايد وتتعمق أهمية دراسة وتقييم دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في دولة نجحت في جذب نسبة ملموسة من التدفقات الدولية للاستثمارات الأجنبية.

ولذا فإن أهمية البحث تكمن في التعرف على اتجاه وحجم تأثير الإصلاح الضريبي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الاندونيسي.

وتكمن أهمية البحث:-

1- الدور الهام الذي تلعبه الضرائب في تحقيق النفع العام وتأثيرها المباشر على الإيرادات العامة للدولة.

2- أهمية الضرائب في تمويل التفتحات العامة في توجيه زيادة الاستثمارات الأجنبية.

3- محاولة وضع مجموعة من الحلول للقضاء على مشكلة التهرب الضريبي.

5. أهداف البحث:-

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تخفيض سعر الضريبة وزيادة القاعدة الضريبية في المجتمع. ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية وتمكين النشاط الاقتصادي وارتفاع النخول الحقيقية للمؤسسات وتعزيز النمو الاقتصادي.. ويهدف هذا البحث إلى عدة أهداف فرعية تمثل في:-

1- دراسة أركان وهيكल النظام الضريبي في اندونيسيا.

2- دراسة تطور الإصلاحات الضريبية التي أجرتها اندونيسيا على نظامها الضريبي بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

3- إظهار المشكلة محل البحث ومحاولة التعرف على أبعاد مشكلة التهريب الضريبي على اندونيسيا.

4- التعرف على اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وتجنب ما ينتج عنها من سلبيات على اندونيسيا.

6. حدود البحث:

الحدود الزمانية: يعتمد البحث على تحليل البيانات الخاصة خلال الفترة (1995-2015).

الحدود المكانية: يقتصر البحث في تطبيقها على دولة اندونيسيا.

7. منهجية البحث:-

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي لعرض وتحليل أركان نظام الضرائب في اندونيسيا ، وتأثر الإصلاحات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي وبعض المتغيرات الاقتصادية على مدى سنوات البحث.

8. خطة البحث:

سيتم تناول هذه البحث من خلال النقاط التالية:

1. ملامح الإصلاح الضريبي في الاقتصاد الاندونيسي.

2. علاقة الإصلاح الضريبي بالحصيلة الضريبية.

أولاً : ملامح الإصلاح الضريبي في الاقتصاد الاندونيسي:

كان السبب الرئيسي لتنفيذ خطة المرحلة الأولى من الإصلاح الضريبي في اندونيسيا هو انخفاض سعر تصدير النفط خلال فترة ازدهار ما بعد النفط في السنة المالية 1982/1981، حيث انخفض سعر النفط من 35.00 دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى 29.53 دولار أمريكي/البرميل في السنة المالية 1984/1983، مما أدى ذلك لحوث انخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية للنفط التي تشكل مشكلة خطيرة بالنسبة لاقتصاد اندونيسيا بسبب قطاع النفط والغاز حتى وصل الجيوب في عجز الميزانية الوطنية. وكانت نتائج صادرات النفط 14449 مليون دولار أمريكي عام (1984/1983) أو زيادة العجز في ميزانية الدولة إلى Rp 1.905.274.2 تريليون روبية. فجد أن حدوث الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد الطفرة النفطية تمثل مشكلة خطيرة على الاقتصاد الإندونيسي لأن إيرادات قطاع النفط والغاز انخفضت وارتفع عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة وتراجعت عائدات النفط والغاز من الصادرات 72.0 لتبلغ 14449 مليون \$ (1984/1983) فارتفع العجز في الحساب

الجاري من الولايات المتحدة 2.888 مليون \$ أمريكي (1983/1984). وارتفع العجز في الموازنة من 1938 تريليون روبية إلى 2742 تريليون روبية (1983/1984).¹ كما يوجد بعض الأسباب الأخرى التي قامت بها الحكومة الاندونيسية على إثرها بالإصلاح الضريبي وهي:²

- محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد نظراً لتأثير الاقتصاد الدولي والوطني.
 - محاولة لتحويل إيرادات الموازنة العامة للدولة من قطاع النفط والغاز في البداية إلى قطاع الضرائب كمصدر واحد لأن الإيرادات الضريبية عائلية ومستدامة ليست مثل النفط والغاز.
 - ينبغي أن تكون الجهود عقب أحكام العالم خاصة من حيث التمويل (القروض الأجنبية) والتي ينبغي أن يتم تعديل الهيكل الضريبي القائم حتى تتكيف مع الظروف المواتية للبلد.
 - زيادة عائدات الدولة من قطاع الضرائب.
- أسباب إجراء الإصلاحات الضريبية في اندونيسيا-

1. الغرض من الإصلاح الضريبي :-

الغرض من الإصلاح الضريبي من أجل تحقيق الاستقلال الوطني في تمويل التنمية الوطنية عن طريق زيادة تصوين قدرات البلاد وخاصة في مجال الضرائب، وقد اعترفت الحكومة بأن تمويل الاتفاق الحكومي على التنمية في الحاضر والمستقبل لم يعد يمكن أن تعتمد الدولة على التمويل من مصادر البترول والغاز الطبيعي والديون الخارجية، وبالتالي الزيادة في الإيرادات الضريبية هي ضرورة لشروط الحصول على الأموال لتنمية نفقات الدولة وذلك من خلال الإصلاحات الضريبية لتسهيل تحقيق هذه التنمية ولتزيد من التفاصيل فإن الإصلاح الضريبي له عدة أهداف³

- أ. استقلال اندونيسيا لتمويل التنمية الوطنية.
- ب. زيادة عائدات الضرائب.
- ج. جعل العبء الضريبي أكثر إنصافاً وعفائية.
- د. تحسين نوعية الخدمات لتألمي الضرائب.
- هـ. تطبيق مبادئ مفهوم الحكم الرشيد مع مبادئ الشفافية والمسئولية والنزاهة والمصاطعة في تصوين أداء السلطات الضريبية.

2. الإصلاحات الضريبية قبل 1983:⁴

وجد أن الوضع الذي أدى إلى الإصلاح الضريبي الذي بدأ عام 1983 كان هناك بعض المشاكل التي كانت في الوضع الضريبي الاندونيسي في ذلك الوقت وهي :-

¹ Hakim Simanjuntak, *Sejarah Masa Pembangunan Ekonomi Indonesia*, Global Education, 2013

² Roudiera, Huda Gk. 2012. *Pengantar Ilmu Pajak, Khablitan dan Imlementasi di Indonesia*. Yogyakarta: RajaGrafindo Persada

³ Radias Prawira, Pidato : *Halat Rancangan Undang-Undang Pajak*, DPR-RI, Jakarta, 5 Oktober 1983.

⁴ Miyama, *Prinsip Pengumpulan Guna Besse : Sistem Perpajakan Nasional Dalam Era Ekonomi Global*, Fakultas Ekonomi Universitas Diponegoro, Semarang, 6 Desember 1997, hlm : 8.

أ. كانت التشريعات الضريبية المعمول بها في ذلك الوقت باعتبارها إرثاً من عهد الاستعمار الهولندي لم تعد ذات الصلة لحماية الشعب الإندونيسي الذين لديهم دولة مستقلة وذات سيادة منذ إعلان 19 أغسطس 1945، في الحقبة الاستعمارية كان المقصود بتحصيل الضرائب لخدمة مصالح الحكومة الاستعمارية فقط في حين أن طبيعة الاستقلال وتحصيل الضرائب مفتوحة من قبل الشاهديلا دستور عام 1945 من أجل ازدهار الأمة.

ب. أداء موظفي الضرائب كان ضئيلاً مما أدى إلى أن النظام الضريبي الحالي نظام لم يكن متوافق مع الاقتصاد لتونسيا الذي كان أكثر حداثة. كان معدل جباية ورمود للمتل بتحصيل لضرائب أو يدفع الضرائب وقضلا عن الموقف الأخلاقي للموظفين الفاسدين. وأن الحصول على مبلغ العائدات الضريبية لا يزال ضئيلاً للغاية بالنسبة إلى إجمالي دفعي الضرائب الذي لا يزال قليلاً مع إجمالي الإيرادات حيث أن إجمالي الإيرادات في السنة المالية 1984/1983 لم يكن سوى 2.3 تريليون روبية وكذلك حتى نهاية عام 1983، ونسبة الضرائب من الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي بلغت نحو 6.35 في المئة.

كما يوجد بعض الأسباب الأخرى التي قامت الحكومة على إثرها بالإصلاح الضريبي وهي:¹

- أ. محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد نظراً لتأثير الاقتصاد الدولي والوطني.
- ب. محاولة لتحويل إيرادات الموازنة العامة للدولة من قطاع النفط والغاز في البداية إلى قطاع الضرائب كمصدر واحد لأن الإيرادات الضريبية عكاسية ومستدامة ليست مثل النفط والغاز.
- ج. زيادة عائدات الدولة من قطاع الضرائب.

الإصلاحات الضريبية الحديثة في تونسيا دخلت حيز التنفيذ في عام 2009، ويهدف إلى خلق نظام ضريبي موحد للمؤسسات المحلية والمؤسسات المستثمرة الأجنبية، وتبسيط النظام الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية ومعدلات منخفضة لضريبة الدخل.²

وقد أشار معنولي العمامة للضريبة في تونسيا إلى مجالات الإصلاح الضريبي ومما هي كيفية الإصلاح. وسيتم تسليط الضوء على الإصلاحات الضريبية التي أجرتها تونسيا على:³

1. الضرائب المباشرة.
2. الضرائب غير المباشرة.

أولاً : الضرائب المباشرة:

تم من خلال الإصلاح الضريبي التمييز بين الضرائب المفروضة على دخل الأشخاص الطبيعيين ودخل الأشخاص المعنويين، وتتضمن الضرائب على الدخل مجموعة من الضرائب المباشرة تمثل أهمها

¹ Orestri Fuadi, Anabela dan Yenni Mangotig, 2012, *Pengaruh Kualitas Pelayanan Petugas Pajak, Sanksi Persejakaan dan Biaya Kepatuhan Pajak Terhadap Kepatuhan Wajib Pajak*, Surabaya: Universitas Kristen Petra.

² Amirudin & Sudirman, 2012, *Perpajakan Pendekatan Teori dan Praktik di Indonesia*, Jakarta : Salemba Empat Dua Media.

³ Eka Kaulrayu, (2000), "Reformasi Sistem Perpajakan Daerah Ditinjau dari Sudut Pandang Kepentingan Daerah", Paper dipresentasikan dalam Seminar Membedah APBD Menyongsong Desentralisasi Fiskal, Jakarta: 21-22 Nopember.

في الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات والضرائب والرسوم الأخرى المباشرة، سواء ما تعلق منها بالنشاط أو بالملكية.¹

1. الضريبة على الدخل الفردي:

أحدث الإصلاح الضريبي الذي تبنته إندونيسيا سنة 1984 قطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مدخل الأثمناء الطبيعيين، وذلك من خلال توحيد الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضاً في السابق على المداخيل، حيث تشمل النظام السابق على ضرائب متعددة مثل (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأثمناء، و الضريبة على الأرباح غير التجارية، والضريبة على مدخل المدين، والضريبة على الرواتب والأجور...إلخ)²

أ. مفهوم وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي³:

لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب أحكام القانون رقم 6 لسنة 1983 بشأن الأحكام العامة والإجراءات الضريبية المعدلة في الأونة الأخيرة بموجب القانون رقم 36 لسنة 2008 ، وتنص المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعالفة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأثمناء الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.

هيكل ضريبة الدخل الفردي معقد، ويعكس بشكل رئيسي حقيقة أن هذه الضريبة هي إدماج لثلاثة ضرائب مختلفة للدخل الفردي (تطبق بشكل منفصل للسكان المقيمين، وغير المقيمين، والعمالين لحسابهم الخاص) وقد أدخلت في الثمانينات. في حين يرتفع العائد منها في السنوات الأخيرة حيث شكلت 45% من الناتج المحلي الإجمالي (43.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية) بنهاية عام 2005 ، فهي مرتفعة بحسب المعايير الدولية ، فجد أن متوسط الأجر الشهري مرتفع نسبياً في إندونيسيا فمن المحتمل أن يكون هو السبب الرئيسي وراء الزيادة في عائدات ضريبة الدخل الفردي مع ارتفاع الدخل ، ولذلك فإن ضريبة الدخل الفردي تحقق إيرادات هامة للدولة.⁴

ويمكن القول من خلال الخصائص التي تتميز بها الضريبة على الدخل الإجمالي أنها تنقسم بالتفافية من خلال فرضها على كافة الدخل المكلف مهما تعددت، وكذا بالعدالة كونها تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف مثل تحديدها لحد أدنى معفي، كما أنها تحسب على أساس جدول متصاعد. هيكل الضرائب في إندونيسيا - من حيث التصميم - يلعب دوراً رئيسياً في التخفيف من حدة التفاوت في الدخل والثروة في الدول المتقدمة ، وضرائب الدخل خاصة ضريبة الدخل الشخصي تم استخدامها بوصفها الأداة الرئيسية لإعادة توزيع الدخل. في إندونيسيا دور ضريبة دخل الفردي لإعادة

¹ http://www.bkpm.go.id/diunduh_tanggal_2_agust_2008

² Huda Roudiana dan Rasin Tarigan, *Pernyataan Teori dan Aplikasi*, (Jakarta: PT. RajaGrafindo Persada), 2005, hlm 144

³ *Ibid*, hlm 145

⁴ Huda Roudiana, *op. cit.*, hlm 159

توزيع الدخل مساعد إلى حد كبير في الوقت الراهن، حيث تمثل هذه الضريبة نحو 39% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وهي ضريبة تصاعدية فيما يتعلق بدخل الموظفين وتخضع دخل المؤسسات التجارية والأنواع الأخرى للدخل بمعدلات مختلفة حسب القروض من الشركة. وتجد أن الجزء الذي يدفع للضريبة من السكان إرتفع من 17.8% في عام 1986 لكل الأجر المكتسبة إلى 37% في عام 2001. ومتوسط المبالغ السنوي للضريبة المدفوعة لكل أجر مكتسب كانت خمسون مليون روبية في عام 2002. أكثر من ثلث إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفردي على دخول الموظفين تم تحصيلها من العاملين في المؤسسات المستمرة الأجنبية. بالنظر للوضع الراهن في اندونيسيا ، نجد أن ضريبة الدخل الفردي تكون أداة فعالة لإعادة توزيع الدخل.¹

ب. مجال تطبيق الضريبة على الدخل²:

يمثل الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي في:

- الأشخاص الطبيعيون؛
- الشركاء في شركات الأشخاص؛
- شركاء الشركات المدنية المهنية أمثلة من أجل الممارسة المشتركة لهبة أعضائها،
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنص النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي، بشرط أن لا تشكل هذه الشركات في شكل شركة أمهم أو شركة محدودة المسؤولية، وأن نص قوانينها الأساسية على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة؛
- أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.

أما الدخل الخاضع لهذه الضريبة، فهي³:

- الأرباح للصناعية والتجارية؛
- الأرباح غير التجارية
- المدخلات القلاحية؛
- مدخلات رؤوس الأموال المنقولة؛
- الرواتب والأجور
- الإيجارات والإيرادات الأخرى المتصلة باستخدام الممتلكات؛
- المكاسب بالعملة الأجنبية؛
- الأرباح الناتجة عن نقل الملكية في شكل منح والمساعدات أو الهبات، باستثناء تلك الممنوحة للأهنة عن طريق الترم في النصب المباشر وأحد الهيئات الدينية والمؤسسات التعليمية والهيئات الاجتماعية بما في ذلك المؤسسات ولتعاونيات، أو الأفراد الذين يديرون المشروعات متناهية

¹ Ibid, hlm 7

² Ibid, hlm 19.

³ Republik Indonesia, Undang-Undang Nomor 17 Tahun 2008 tentang Pajak Penghasilan, (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2008 Nomor 127), Pasal 31A

الصغير والصغيرة المنصوص عليها بأحكام من وزير المالية، طالما لا توجد علاقة مع الجيد والعمل والملكية.

- الربح من بيع أو نقل جزء من أو كل حقوق التعدين، علامة على المشاركة في التمويل، أو رأس المال في شركة التعدين؛
 - الدخل من الأعمال التجارية القائمة على الشريعة الإسلامية.
- ج. المعدلات المطبقة¹:

تحدد المعدلات المطبقة في الضريبة على الدخل الإجمالي:

الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي: تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي عدة مرات، بدءاً بقانون المالية رقم 6 لسنة 1983 بشأن الأحكام العامة والإجراءات الضريبية المعدلة في الأونة الأخيرة بموجب القانون رقم 36 لسنة 2008 ، و يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي وفقاً للجدول التالي :

جدول رقم (1) المعدل التصاعدي المسوي لضريبة على الدخل الإجمالي

معدل الضريبة	الدخل الشهري الخاضع للضريبة
5%	50.000.000 مليون روبية
15%	فوق 50.000.000 روبية (خمسين مليون روبية) تصل إلى 250.000.000 روبية (مائتان وخمسين مليون روبية)
25%	فوق 250.000.000 (مائتان وخمسون مليون روبية) تصل إلى 500.000.000 (خمسة مائة مليون روبية)
30%	فوق 500.000.000 (خمسة مائة مليون روبية) تصل إلى مائة مليون روبية

Sumber: Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2008

2. ضريبة دخل الشركات :

أ. مفهوم وخصائص الضريبة على دخل الشركات²:

لقد تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في اندونيسيا، بموجب القانون 36 لسنة 2008 المتضمن المادة 25 ضريبة الدخل من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة على ما يلي: * تؤسس ضريبة مئوية على مجمل الأرباح أو الدخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص الممنوعين المشار إليهم في المادة 25 وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات ، ومن بين الأهداف الأساسية التي جاء بها الإصلاح الضريبي من خلال فرضه للضريبة على أرباح الشركات ما يلي:

¹ Sumber: Situs Resmi Direktorat Jenderal Pajak

² Peraturan Pemerintah Nomor 62 Tahun 2008 tentang Fasilitas Pajak Penghasilan Untuk Pemenuhan Mital di Bidang-Bidang Usaha Tertentu dan/atau di Daerah-Daerah Tertentu (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2008 Nomor 132)

- إعادة التنظيم الضريبي من خلال فصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.

- تخفيض العبء الضريبي الذي كالت تعالي منه الشركات، وتمكينها بذلك من تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً : الضرائب الغير المباشرة:

المصطلح الاتونوسى لضرائب الإستهلاك هو "ضرائب الإتفاق" ، لأنه بخلاف ضريبة القيمة المضافة ، تفرض الضريبة على الإتفاق. تشمل هذه الضرائب ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأعمال وضريبة الإستهلاك، وهي تشكل أكثر 35% من إجمالي الإيرادات الضريبية ، وضريبة القيمة المضافة هي ثاني أكبر مصدر بعد ضريبة الدخل للإيرادات حيث تمثل أكثر من 35% من إجمالي الإيرادات في عام 2014. وتطبق هذه الضريبة على المبيعات من السلع والخدمات المحددة، المعدل القياسي هو 17% ويطبق معدل مخفض 13% للسلع الضرورية ومقتجات ثقافية معينة والمستلزمات الزراعية والسلع الأخرى المنصوص عليها من قبل وزير المالية ومديرية الضرائب. والصادرات بمعدل الصفر. يخضع الموردون الصغار لمعدل 10%. أحد السمات الرئيسية لضريبة القيمة المضافة الاتونوسية التي تميزها عن غيرها من نظم ضريبة القيمة المضافة هو نطاق خصم المدخلات ، حيث لا تسمح ضريبة القيمة المضافة الاتونوسية بخصم المدخلات من حيث تكلفة شراء الأصول الثابتة مثل أجهزة الكمبيوتر والمعدات والآلات مما يؤدي إلى زيادة الضرائب على النفقات الرأسمالية¹.

في ظل النظام الحالي لضرائب السلع والخدمات (أي نظام الضرائب غير المباشرة) ، تفرض ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع وأنواع محددة من الخدمات بينما تفرض ضريبة الأعمال على معظم الخدمات ونقل ملكية الأصول غير الملموسة والممتلكات غير المنقولة. أدت الآلية الحالية لضريبة الأعمال ، حيث لا يسمح بخصم المدخلات إلى إزدواج الضرائب على الخدمات، وبالتالي أعاق تنمية الصناعات التدمية. ومن الواضح أن هذا قد أصبح عبء إعادة هيكلة إقتصاد الدولة.² وفيما يلي عرض تفصيلي للإصلاحات الضريبية التي أجرتها اندونيسيا على نظام ضرائبها غير مباشرة وخاصة ضريبة القيمة المضافة التي حظيت بجدل واسع لعدم تماثلها مع الممارسات العالمية لضريبة القيمة المضافة.

1. مفهوم وخصائص ضريبة القيمة المضافة:

دخلت ضريبة القيمة المضافة رسمياً في اندونيسيا كجزء من الإصلاح الضريبي عام 1983 بالقانون رقم 8 لسنة 1983، أصدر المجلس التشريعي الأحكام المؤقتة لضريبة القيمة المضافة لاندونيسيا والأحكام المؤقتة لضريبة الأعمال والأحكام المؤقتة لضريبة الإستهلاك ، دخلت حوطين الضرائب الثلاثة

¹ Anasnis, Diana dan Lilis Setiawan. 2014. *Pengetahuan – Teori dan Perantara Terkini*. Yogyakarta: C.V Andi Offset.

² Ibid, hlm 7.

هذه حيز التنفيذ في 1 يناير 1984 ، مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع وبعض الخدمات المتعلقة بتوفير العمالة ، وتطبيق ضريبة الأعمال لمعظم الخدمات لتشمل نقل الأصول غير الملموسة ونقل الملكية ، وتطبيق ضريبة الاستهلاك على السلع الفاخرة (مثل ، المجائر ، لتبنيذ ، والمجوهرات الثمينة) جنبا إلى جنب ضريبة القيمة المضافة. فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأعمال لا مجتمعان معاً . وهما معاً تتلآن النطاق التقليدي لضريبة القيمة المضافة الأوربية. أصدرت وزارة المالية لاندونيسيا في 1 ديسمبر 1984 القواعد التنفيذية للأحكام المؤقتة لضريبة القيمة المضافة والتي أدخلت عليه عدة تعديلات وأخرها باللائون رقم 42 لسنة 2009 (قواعد ضريبة القيمة المضافة) وفقاً للمادة 28 من لوائح ضريبة القيمة المضافة، وتشكل هذه المجموعة من القوانين الضريبية عائلة ضريبة القيمة المضافة الاندونيسية.

ضريبة القيمة المضافة هي رأس العائلة ، وفي من أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة المركزية، فتجد أن معظم الخدمات بإنشاء تلك المتعلقة بعمليات التجميع والتشغيل والإصلاح لا تخضع لضريبة القيمة المضافة ولكنها تخضع لضريبة الأعمال والتي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومات المحلية. بعض السلع وغالباً السلع الفاخرة ، مثل المجوهرات والسيارات تخضع لضريبة الاستهلاك بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة معاً . استبدل نظام ضريبة القيمة المضافة الاندونيسية النظام السابق لضرائب مبيعات الجملة وكان يعتبر تحسناً جدير بإنشاء من حيث إزالة التشوهات الضريبية وتوفير مصدر مستقر للإيرادات. نظام ضريبة القيمة المضافة يمزج بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك وضريبة الأعمال تمثل مجتمعة المصدر الرئيسي للأمن للإيرادات والتي تعتمد عليه المالية الاندونيسية. على سبيل المثال ، في عام 2014 ، كان الإيراد من ضريبة القيمة المضافة نحو 47 تريليون روبية ليمثل حوالي 38% من إجمالي الإيرادات الضريبية.¹

1. مفهوم ضريبة القيمة المضافة :

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة صورة من صور الضرائب النوعية على الإثقال، تُطبق في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، ويمكن من تحقيق عدة إمتيازات للإدارة الضريبية، منها إمكانية لتخفيض من الكهروب الضريبي. كما تعتبر الضريبة على القيمة المضافة أداة ضريبية لمعززة الاقتصاد الوطني.² تعتبر الضريبة على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك، تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر ، تحصل هذه الضريبة بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للضريبة.

أ. الخصائص الاندونيسية لضريبة القيمة المضافة :

إن اختيار الضريبة على القيمة المضافة لم يأت بصفة عشوائية، بل نتيجة الخصائص التي تشتمل بها و من أهمها مايلي³ :

¹ Mita Korundondo. 2015. *Prinsip-prinsip dalam melakukan perencanaan Pajak PertambahanNilai*. <http://taxesrealtingjakarta.com/> (diakses tanggal 13 Februari 2015, pukul

² Ibid, hlm 35.

³ Untung Sukardji : "PAJAK PERTAMBAHAN NILAI", cet. ke-8, PT RajaGrafindo Per-oda, Jakarta, 2006

- إعطاء دخول الملائات من تحملها بصفة ثقل كاملها، و ذلك من خلال تطبيقها بطرق عصرية، وفي بعض الأحيان الإبقاء من تسديدها عندما يتعلق الأمر ببعض المواد الأساسية أو ذات الاستهلاك الواسع، كالمواد الغذائية والخدمات الطبية.
 - إن توسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يسمح للدولة بالتحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية عامة.
 - تحفيز المالكين بدفعها على التقيد بالفواتير، وتقديمها لإدارة الضرائب، بهدف الاستفادة من الخصم، وهذا بما يسهل عملية المراقبة و محاربة التهرب الضريبي.
 - تتميز الضريبة على القيمة المضافة بالحيادية والشفافية ، وهما خاصيتين تصلان على تلبية تكلفة الاستثمارات، وبالتالي إعاش النمو الاقتصادي.
 - من جانب الميزانية، يظهر الأمتياز من الإضداد في سرعة تحصيل الموارد ما دام أن جمع الضريبة على القيمة المضافة موكلة لعدد محدود من المكلفين مما يسهل مهمة إدارة الضرائب.
 - هي ليست ضريبة عامة حيث أنها تطبق فقط على سلع مادية وخدمات محدودة مثل التجميع والتشغيل والإصلاح في حين معظم الخدمات والقطاعات الأخرى تخضع لضريبة الأعمال. هذا يعني أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة محدود النطاق.
 - أنها على أساس الإنتاج، وليس على أساس الاستهلاك، حيث الضريبة على مشتريات السلع الرأسمالية مثل المعدات والأصول الثابتة غير مسموح بوضعها في الأساس لبعض الخصومات. وفقاً للدراسات ، لضريبة القيمة المضافة ثلاثة أشكال من حيث أساس الضريبة المحدد: ضريبة القيمة المضافة على أساس الإنتاج ؛ ضريبة القيمة المضافة على أساس الإيراد(الدخل)؛ ضريبة القيمة المضافة على أساس الاستهلاك.
- ب. مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:
- تخضع للضريبة على القيمة المضافة للعمليات التالية¹ :
 - عمليات البيع والأعمال العنقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسم الخاصة.
 - عمليات الاستيراد: تحدد المادة رقم 02 من قانون الرسوم على رقم الأعمال للعمليات الخاضعة وجوبا للضريبة على القيمة المضافة كما يلي :
 - المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.
 - المبيعات والتسليمات على الحال الأصلي، من المنتجات أو البضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقاً لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين؛
 - المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة.
 - الحفلات الفنية والألعاب والتسليمات بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص
 - الخدمات المتعلقة بالهاتف والتليكس التي تؤديها إدارة البريد والمواسلات؛

¹ ANALISIS KONSTRUKTIF PERUBAHAN UU PPN 1984 DENGAN UU NOMOR 18 TAHUN 2000, cet. ke-2, PT Raja Grafindo Persada, Jk- karta, 2003.

- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.
- ضريبة القيمة المضافة (VAT) والتي تطوّر على نقل البضائع الخاضعة للضريبة أو تقديم الخدمات الخاضعة للضريبة في المنطقة الجمركية الإندونيسية عادة. الأحداث الخاضعة للضريبة هي:

- تسليم البضائع الخاضعة للضريبة في منطقة الجمارك من قبل المؤسسة
- استيراد السلع الخاضعة للضريبة.
- تسليم الخدمات الخاضعة للضريبة في منطقة الجمارك من قبل المؤسسة
- استخدام أو استهلاك السلع غير الملموسة الخاضعة للضريبة التي تنشأ من خارج منطقة الجمارك.

2. ضريبة الإستهلاك:

تفرض ضريبة الإستهلاك على المصنعين والمستوردين لفئات محددة من السلع الإستهلاكية (التبغ، المشروبات الكحولية، الكحول، مستحضرات التجميل، منتجات العناية بالشعر والبشرة، المجوهرات، الألعاب النارية، البنزين والديزل، إطارات السيارات، الدرجات النارية والسيارات الصغيرة، معدات الجولف، البخوت، الساعات الفاخرة، عيدان الطعام ذات الإستخدام مرة واحدة والأواح الأرضيات الضخمة) بمعدلات تتراوح من 3% إلى 5%. تفرض ضريبة الإستهلاك بالإضافة إلى الرسوم الجمركية. في بعض المناطق (المدن الصغيرة) يجوز لسلطات الحكومة المحلية أن تزد جزء من ضريبة الإستهلاك الملغوضه على غرار ضريبة القيمة المضافة.²

هناك دعوات متزايدة للحفاظ على الموارد حيث يمكن لضريبة الإستهلاك أن تلعب دوراً فيها. قد يتم توسيع نطاق ضريبة الإستهلاك لتشمل مورد السلع الإستهلاكية لمنع الإلزام في إستخدام الموارد الثمينة. أيضاً في إصلاح ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأعمال، يمكن أن تفرض ضريبة الإستهلاك على بعض الخدمات الترفيهية الرقالية والتي تخضع في الأصل لمعدلات ضريبة الأعمال الأعلى. بصفة عامة يجب أن تستهدف آلية ضريبة الإستهلاك أداء دور أفضل في توجيه نمط الإستهلاك للمجتمع وتعزيز المحافظة على الموارد.³

ثانياً: علاقة الإصلاح الضريبي بالحصيلة الضريبية.

تمشيا مع متطلبات تغير الأزمنة والأحتياجات اتخذت الحكومة الإندونيسية تدابير مختلفة لإصلاح النظام الضريبي في اندونيسيا ويشمل الإصلاح النظام الضريبي جاثين:

² "UNDANG-UNDANG NOMOR 8 TAHUN 1983", Kelompok Kerja PPN, Direktorat Jenderal Pajak, 1984

³ Resdji, Muhammad, (2007), *Pajak Pertambahan Nilai dan Pajak Penjualan atas Barang Mewah*, Jakarta: PT. INDEKS. Santosa, Anggoro, (2015), *Tax Clearance Dunia Berubah*,

Pohan, Chaitil Anwar. 2011. *Optimizing Corporate Tax Management: Kajian Perpajakan dan Tax Planning-nya Terkini*. Jakarta: Bumi Aksara.

1. الإصلاحات في مجال السياسة الضريبية: من خلال التغييرات في قانون ضريبة الدخل والتغييرات في قانون الضريبة على القيمة المضافة وتعديل قانون التبعة وقانون الجمارك، وذلك في جوهر ما تم من حزمة تعديل قانون الضرائب الأكثر على توفير الشعور بالإنصاف واليقين القانوني في مجال الضرائب والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتمسين الإيرادات الضريبية.

2. إصلاح النظام الإداري للضرائب ويشمل¹:

- الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقوانين الضريبية.
- إنشاء وتوسيع مكاتب الضرائب ومن بين الأمور الأخرى أن تشمل على إنشاء منظمة تقوم على وظائف وتطوير نظم وظائف الإدارة الضريبية من خلال النهج المتكامل وتطبيق مبادئ الحوكمة.
- تطوير قواعد البيانات ورفع الضرائب وتقديم الإجراءات الضريبية عبر الإنترنت.

علاقة الإيرادات الضريبية بالنتائج المحلي الإجمالي : سوف يتم تحليل علاقة الإيرادات الضريبية ، من خلال مقارنة عناصر هيكل الإيرادات الضريبية بكل من: الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي ، في لندونيسيا عن الفترة منذ 1984 وحتى 2014:

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) ، أن مساهمة إيرادات ضرائب الدخل في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1984 كانت 2.8% ، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الإيرادات من ضرائب الدخل، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أخذت في الانخفاض في عام 1995 بنسبة 9.5% ، لتعود ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولم تشهد نسبة مساهمة ضرائب الدخل في الناتج المحلي الإجمالي أي انخفاض منذ هذا التاريخ ويبلغ متوسط نسبة مساهمة ضرائب الدخل في الناتج المحلي الإجمالي 27.3% خلال الفترة ، حيث كانت أدنى قيمة لها 2.8% في عام 1995 ، وأقصى قيمة لها 54.7% في عام 2014 . وبلغت مساهمة ضرائب الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 1984 كانت 16.5% وأخذت في الارتفاع حتى عام 1998 انخفضت إلى 26.6% ثم عادت الارتفاع حتى عام 2013 حيث بلغت 44.1% ثم إنخفضت عام 2014 إلى 40.1% ، وبلغ متوسط نسبة مساهمة ضرائب الدخل في إجمالي الإيرادات الضريبية 39.0% خلال الفترة.

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) ، أن مساهمة إيرادات ضرائب الدخل في الإيرادات العامة في عام 1984 ، كانت 12.1% ، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الإيرادات من ضرائب الدخل، إلا أن مساهمتها في الإيرادات العامة أخذت في الانخفاض في عام 1995 لتسجل 24.7% ، لتعود ارتفاع مساهمتها في الإيرادات العامة بشكل طفيف منذ عام 1999 ، ثم تشهد زيادة كبيرة في مساهمتها في الإيرادات العامة في عام 2014 لتسجل 42.9% ، لتشهد نسبة مساهمة ضرائب الدخل في الإيرادات العامة تقلبات في نسب مساهمتها في الإيرادات العامة، ويبلغ متوسط نسبة مساهمة ضرائب الدخل في الإيرادات العامة 28.7% خلال الفترة ، حيث كانت أدنى قيمة لها 17.4% في عام 1998 ، وأقصى قيمة لها 42.9% في عام 2014.

¹ Rahayu, Siti Kurnia. 2010. *Pajak dan Pergerakan Perpajakan FEB*. Yogyakarta : Graha Ilmu

1. الضرائب على الدخل:

جدول رقم (2) علاقة حصة ضرائب الدخل بالإيرادات (الضريبة - العامة) والنتائج المحلى الإجمالي

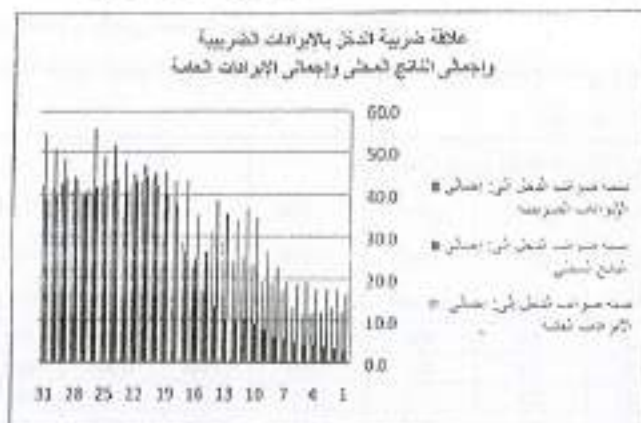
(القيمة مليار روبية)

السنوات	ضريبة الدخل	إجمالي الإيرادات الضريبية	إجمالي الناتج المحلى	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة ضرائب الدخل إلى:		
					إجمالي الإيرادات الضريبية	إجمالي الناتج المحلى	إجمالي الإيرادات العامة
1984	2451	14653	87612	20256	16.5	2.8	12.1
1985	3074	17229	87339	23046	17.8	3.5	13.3
1986	3112	17510	80061	25703	17.8	3.9	12.1
1987	3316	18580	76930	27689	17.8	4.4	12.0
1988	3762	19289	88788	32653	19.5	4.2	11.5
1989	4548	26479	101455	38576	18.7	4.9	13.5
1990	6516	33259	114426	37590	19.6	5.7	17.4
1991	8902	34771	128168	41400	23.0	6.2	19.3
1992	10939	40009	139116	56108	26.8	7.9	19.5
1993	14848	42606	158097	62322	34.8	9.4	23.0
1994	18764	50941	178892	73609	36.8	10.6	25.5
1995	19239	58137	202132	78024	34.3	9.6	24.7
1996	23708	68537	227370	82509	35.6	10.4	28.7
1997	29118	75393	215749	92360	38.6	13.5	31.5
1998	26618	96478	95446	147220	26.6	26.8	17.4
1999	34903	98956	140001	149620	35.3	24.9	23.3
2000	44189	101437	165021	152896	43.6	26.8	28.9
2001	68696	184733	160447	280030	37.7	43.4	24.4
2002	88815	219623	195661	301800	40.4	46.4	29.4
2003	106149	250140	234772	241742	42.4	45.2	43.9
2004	120835	272176	256837	279207	44.4	47.0	43.3
2005	128624	297844	285869	301203	43.2	45.0	42.7
2006	175012	426053	364571	495500	41.2	46.0	35.3
2007	224457	509462	432217	516600	44.1	51.9	43.4
2008	261400	590209	510229	596600	42.6	49.3	42.0
2009	306700	718100	539580	726500	41.9	55.7	41.4
2010	303900	735300	755094	742529	41.3	48.2	40.9
2011	396746	907738	892989	963501	43.7	44.4	41.2
2012	445733	1011735	917870	1039530	44.1	48.6	42.9
2013	464482	1158648	910479	1118643	40.1	51.0	41.5
2014	485977	1246107	888538	1132113	39.0	54.7	42.9
			متوسط		33.8	27.3	28.7

المصدر: مخرجات البرنامج باستخدام Excel وتم تجميع البيانات للسنوات من 1984-2014 من كتاب العنوي

إحصائيات لاندونيسيا ومن تقارير وزارة المالية عن تنفيذ ميزانيات 1984، 2014 وخطة الموازنة العامة للدولة.

شكل رقم (1) علاقة ضريبة الدخل بالإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإيرادات العامة



المصدر: البيانات من جدول رقم (2)

2. الضرائب على القيمة المضافة:

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (2)، أن مساهمة إيرادات ضرائب القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1984 كانت 1.1%، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الإيرادات من ضرائب القيمة المضافة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أخذت في الانخفاض في عامي 1999 و عام 2000 بنسبة 19.6%، 16.4% على التوالي، لتعاود ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولم تشهد نسبة مساهمة ضرائب القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، ولم تشهد أي انخفاض منذ هذا التاريخ وبلغ متوسط نسبة مساهمة ضرائب القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 22.2% خلال الفترة، حيث كانت أدنى قيمة لها 1.1% في عام 1984، وأقصى قيمة لها 53.5% في عام 2014.، وبلغت مساهمة ضرائب الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 1984 كانت 6.4% وانخفضت في الارتفاع حتى عام 1989 انخفضت إلى 2.2%، ثم شهدت نسبة مساهمة ضرائب القيمة المضافة في الإيرادات الضريبية تقلبات في نسب مساهمتها في الإيرادات الضريبية، وبلغ متوسط نسبة مساهمة ضرائب القيمة المضافة في إجمالي الإيرادات الضريبية 27.9% خلال الفترة.

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (2)، أن مساهمة إيرادات ضرائب القيمة المضافة في الإيرادات العامة في عام 1984، كانت 4.7%، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الإيرادات من ضرائب القيمة المضافة، إلا أن مساهمتها في الإيرادات العامة أخذت في الانخفاض في عام 1993 لتسجل 18.7%، لتعاود ارتفاع مساهمتها في الإيرادات العامة بشكل طفيف منذ عام 1994، ثم شهدت زيادة كبيرة في مساهمتها في الإيرادات العامة في عام 2014 لتسجل 42%، لتشهد نسبة مساهمة ضرائب القيمة المضافة في الإيرادات العامة تقلبات في نسب مساهمتها في الإيرادات العامة، وبلغ متوسط نسبة

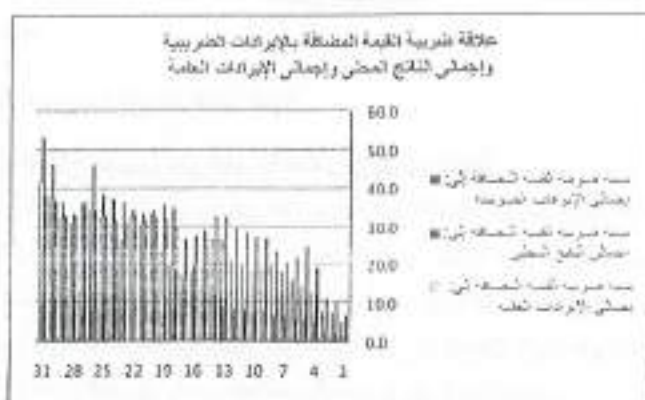
مساهمة ضرائب القيمة المضافة في الإيرادات العامة 23.6% خلال الفترة ، حيث كانت أنسب قيمة لها 4.7% في عام 1984 ، وأقصى قيمة لها 42% في عام 2014.

جدول رقم (3) علاقة حصة ضرائب القيمة المضافة بالإيرادات (الضريبية - العامة) والنتائج المحلي الإجمالي (القيمة مائتا روبية)

نسبة ضرائب القيمة المضافة إلى:			إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النتائج المحلي	إجمالي الإيرادات الضريبية	ضريبة القيمة المضافة	السنوات
إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النتائج المحلي	إجمالي الإيرادات الضريبية					
4.7	1.1	6.4	20256	87612	14853	958	1984
7.2	1.0	9.7	23046	87338	17220	1656	1985
7.6	2.4	11.1	25703	80981	17510	1946	1986
12.8	4.7	19.1	27689	79930	18580	3546	1987
14.7	5.4	24.8	32653	88788	19200	4798	1988
15.9	5.7	22.0	36575	101455	26479	5831	1989
16.2	6.0	20.5	37500	114426	33250	6825	1990
19.9	6.4	23.7	41409	128188	34771	8224	1991
19.7	7.9	27.0	56108	139116	40809	11032	1992
18.7	7.4	27.4	62322	158007	42605	11683	1993
19.0	8.2	28.6	73920	176892	50941	14554	1994
21.3	8.2	29.7	78024	202132	56137	16655	1995
26.4	9.6	32.7	82508	227370	66537	21788	1996
26.6	11.4	32.6	92350	215740	75393	24601	1997
18.9	29.2	28.9	147220	95446	96478	27872	1998
18.3	19.6	27.7	149629	140081	99958	27437	1999
17.7	16.4	26.6	152896	165021	101437	27902	2000
19.5	34.8	30.2	286000	160447	164733	55841	2001
23.2	35.8	31.9	301800	195661	219623	70190	2002
33.4	34.4	32.3	241742	234772	259140	90790	2003
30.9	33.6	31.7	279207	256837	272175	86273	2004
32.8	34.6	33.2	301203	285869	297844	98828	2005
26.8	36.4	31.3	495590	304571	425053	132876	2006
31.2	37.3	31.6	516690	432217	509462	161044	2007
32.6	38.3	33.1	598600	618229	590200	195508	2008
34.3	46.2	34.7	726500	539589	718198	249500	2009
36.3	35.7	36.7	742520	755094	735310	269500	2010
31.0	33.4	32.9	963591	892969	907738	298441	2011
32.3	36.5	33.1	1039530	917870	1011735	335249	2012
37.8	46.6	36.6	1119643	910479	1158648	423708	2013
42.0	53.5	38.2	1132113	886538	1246107	475587	2014
23.6	22.2	27.9					متوسط

المصدر: مخرجات البرنامج باستخدام Excel وتم تجميع البيانات للسنوات من 1984-2014 من الكتاب السنوي لإحصائيات لاكتوفيسيا ومن تقارير وزارة المالية عن تنفيذ ميزانيات 1984، 2014 وخطة الموازنة العامة للدولة.

شكل رقم (2) علاقة ضريبة القيمة المضافة بالإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإيرادات العامة



المصدر: البيانات من جدول رقم (3).

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج:

تبين من البحث مسحة الفرضية البحثية القائلة:

يوجد أثر للإصلاح الضريبي على النمو الاقتصادي في الدول نمياً كالآتي :

1. أجرت أندونيسيا تغييرات رئيسية في نظام ضريبة دخل الشركات لتبسيط وتوحيد النظام والإستقلال لإجراءات منظمة التجارة العالمية. بإصدار القانون الجديد لضريبة دخل الشركات، بموجب القانون 36 لسنة 2008 لتضمن المادة 25 ضريبة للدخل من فترات الضرائب المباشرة والضريبة المعاملة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو العائدات التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات.
2. رفعت أندونيسيا بداية من 1 مارس 2008 ، حد الإعفاء الشهري لضريبة الدخل الفردي 50 مليون روبية .
3. أجرت أندونيسيا تغييرات بشأن خصم ضريبة القيمة المضافة على المدخلات الرأسمالية في خطوة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات القائمة في أندونيسيا ، والتحول إلى ضريبة القيمة المضافة على أساس الاستهلاك.
4. ورغم التطور الذي عرفه النظام الضريبي في الاندونيس ، إلا أنه لا زال يعاني العديد من النقائص التي تتجلى في عدم الاستقرار بسبب كثرة التعديلات السنوية الصادرة في مختلف قوانين المالية، وكذا ارتفاع بعض المعدلات رغم محاولة تخفيف العبء الضريبي على المكلفين، إضافة إلى التوسع في استعمال الضرائب غير المباشرة ما يؤثر سلباً على مسعى السلطات نحو جعل هذا النظام أكثر عدالة.

• التوصيات:

- ضرورة صدور قانون بشأن التعديلات الضريبية.
- لابد أن تكون عملية الإصلاح الضريبي مستمرة وتعكس المتغيرات وأن تتمتع بالمدى الأساسية للشفافية والضوابط، وأن يكون الإهتمام بإصلاح الإدارة الضريبية على قائمة أولويات صانع القرار السياسي الضريبية والإدارة الضريبية وجهان لعملة واحدة.
- الإهتمام على توسيع القاعدة الضريبية أكثر من رفع أسعار الضرائب ، لتحقيق الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للضرائب وليس فقط الجانب التمويلي.
- ضرورة السعي وراء مواكبة التطور في نظم وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسات الاقتصادية المتطورة، وذلك من خلال تطوير نظام معلومات للشركة الحالي بإدخال عناصر أنظمة تجيز للمكاتب ونظم دعم للقرارات ونظم معلومات الإدارة العليا.
- تكثيف الدورات التدريبية ، وجعلها بصفة دورية لزيادة كفاءة مستخدمي النظام في التعامل مع تكنولوجيا ونظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي ، والتي تشهد تطورات سريعة ومستمرة .

ملخص البحث :

تعتبر الضرائب من أهم المصادر المالية للدولة نظراً لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة للدولة وتزايد أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة وكذلك دورها في تحقيق أهداف الدولة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنمية وكذلك دورها الفعال على مختلف القطاعات (الإنتاجية- والاستهلاكية - والتوزيعية) . ومن هنا أصبحت للضرائب أداة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية للدولة. بل إن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة يعنى قيام الدولة بتكديف سياستها الضريبية من أجل تشجيع الاستثمار والمستهثمرين لتوجيه مشاريعهم للاستثمار داخل الدولة. وتكمن مشكلة الدراسة هل للحصيلة الضريبية دور في عجلة التنمية الاقتصادية ؟

وتتبع أهمية البحث من الدور المتعاظم للنظام الضريبي في مواجهه متطلبات التنمية خاصة مع التطورات المتلاحقة التي يمر بها العالم وذلك من أجل تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية لبلوغ الأهداف.

ويهدف البحث إلى عدة أهداف تتمثل في:-

1. دراسة أركان وهيكل النظام الضريبي في اندونيسيا .
2. دراسة تطور الإصلاحات الضريبية التي أجريها اندونيسيا على نظامها الضريبي بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.
3. توضيح دور وأهمية المؤسسات الضريبية في دفع عملية للتنمية الاقتصادية.
4. إبراز المشكلة محل الدراسة ومحاولة التعرف على أسباب مشكلة التعرب الضريبي على التنمية في اندونيسيا.
5. التعرف على العقبات منع الازدواج الضريبي وتجنب ما ينتج عنها من سلبيات على الاقتصاد الأندونيسي.
6. التعرف على أثار للنظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية ولأثارها على قطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى الجوانب السياسية.

Abstract

The tax is one of the most important financial sources for the State because of the magnitude of funds provided to the State Treasury and increasingly growing share of public revenue structure as well as its role in achieving the goals of the State of political, financial, social and economic development, as well as its active role on various sectors (consumer-productive and distributive). Hence tax became an instrument of State policy, which directly affect the economic development of the State. But to achieve comprehensive economic development means that the State tax policy adjustment to promote investment and investors society through redistribution of national income.

The problem study in trying to answer the following questions:

Does the role of taxation on economic development? And through this study we will try to address the problem posed by answering questions that we thought it

The research aims at several objectives:

1. Study and structure of the tax system Indonesia
2. Study the evolution of the tax reforms undertaken by Indonesia on the tax system in line with global economic variables.
3. Clarify the role and importance of tax policy in the economic development process.
4. Highlight the problem under consideration and try to identify the dimensions of the problem of tax evasion on development in Indonesia.
5. Identify the double taxation conventions and avoid the resulting disadvantages on the Indonesian.
6. Identify the effects of the tax system in economic development and its effects on various sectors of the economy and the political aspects

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. عبدالرزاق عبدالجيد، المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم 157 لسنة 1981 (التجارة: مجلس الشعب، 1981).

ثانياً: المراجع الأجنبية باللغة الاندونيسية:

1. "UNDANG-UNDANG NOMOR 8 TAHUN 1983",Kelompok Kerja PPN, Direktorat Jenderal Pajak, 1984
2. "ANALISIS KONSTRUKTIF PERUBAHAN UU PPN 1984 DENGAN UU NOMOR 18 TAHUN 2000, cet. Ke 2, PT Raja Grafindo Persada, Ja- karta, 2003
3. Anitudin & Sudiman. 2012. Perpajakan Pendekatan Teori dan Praktik di Indonesia. Jakarta : Salemba Empat Dua Media.
4. Anastasia, Diani dan Lilia Setiawati. 2014. Perpajakan – Teori dan Peraturan Terkini. Yogyakarta: C.V Andi Offset.
5. Eka Kawirayu. (2000). "Reformasi Sistem Perpajakan Daerah Ditinjau dari Sudut Pandang Kepentingan Daerah", Paper dipresentasikan dalam Seminar Membedah APBD Menyongsong Desentralisasi Fiskal, Jakarta: 21-22 Nopember.
6. Hakim Simanjuntak, Selarah Masa Pembangunan Ekonomi Indonesia. Global Education, 2013
7. Haula Rosdiana dan Rasin Tanjung, Perpajakan Teori dan Aplikasi, (Jakarta: PT. RajaGrafindo Persada),
8. Mitu Konsultindo. 2015. Prinsip-prinsip dalam melakukan perencanaan Pajak PertambahanNilai
9. Oentari Fuadi, Arabella dan Yenni Mangoting. 2012. Pengaruh Kualitas Pelayanan Petugas Pajak, Sanksi Perpajakan dan Biaya Kepatuhan Pajak Terhadap Kepatuhan Wajib Pajak.Surabaya: Universitas Kristen Petra.
10. Miyasto, Pidato Pengukuhan Guru Besar : Sistem Perpajakan Nasional Dalam Era Ekonomi Global, Fakultas Ekonomi Universitas Diponegoro, Semarang.
11. Peraturan Pemerintah Nomor 62 Tahun 2008 tentang Fasilitas Pajak Penghasilan Untuk Penanaman Modal di Bidang-Bidang Usaha Tertentu dan/atau di Daerah-Daerah Tertentu. (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2008 Nomor 132)
12. Pohan, Chairil Anwar. 2011. Optimizing Corporate Tax Management: Kajian Perencanaan dan Tax Planning-nya Terkini. Jakarta: Bumi Aksara.
13. Radhus Prawiro, Fidato : Pidato Rancangan Undang-Undang Pajak, DPR-RI, Jakarta, 5 Oktober 1983.
14. Rahayu, Siti Kurnia. 2010, Pajak dan Perpajakan. Perpustakaan FEB. Yogyakarta : Graha Ilmu
15. Republik Indonesia, Undang-Undang Nomor 17 Tahun 2008 tentang Pajak Penghasilan, (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2008 Nomor 127), Pasal 31A
16. Rosdiana, Haula dkk. 2012. Pengantar Ilmu Pajak, Kebijakan dan Implementasi di Indonesia. Yogyakarta: RajaGrafindo Persada
17. Rusdji, Muhammad, (2007), Pajak Pertambahan Nilai dan Pajak Penjualan atas Barang Mewah. Jakarta : PT. INDEKS. Santosa, Anggoro, (2015), Tax Clearance Dunia Batubara,
18. Tunggul Anshari Setia Negara, Pengantar Hukum Pajak, Cetakan ke-2 (Malang : Bayu Media Publishing, 2008), hlm. 3.
19. Untung Sukardji. "PAJAK PERTAMBAHAN NILAI", cet. ke-8, PT Raja Grafindo Per- sada, Jakarta, 2006